الحذف بين البلاغة واللسانيات التداولية
– مقاربته وفق مبدأ التعاون في كتاب المثل السائر لابن الأثير –

المشرف الأستاذة الدكتورة : نعيمة سعدية
طالبة الدكتوراه :مباركة رفرافي
قِسْمِ الآداب واللغة العربية
كُلِّيَّةُ الآداب واللغات
جَامِعَةُ – بسكرة- (الجزائر)

ملخـــص:

اللّغة وسيلة تواصل، تتمّ في صور ملفوظات ترد وفق ترتيب معيـّـن تضبطه القاعدة نحويّة مشكلة تراكيب تختلف باختلاف المعـــاني، والدلالات التي يحـــــــــاول المخاطب إيصالها إلى المتلقي ليتفاعل معها. محافظا أحيانا، وعادلا عنها أحيانا أخرى بما يفترضه المقام، ويقتضيه الحال، ليكون التفاعل المبتغى بيـــن المتخاطبين. ولعل أهم عـــــوارض التّراكيب في البلاغة العربيّة الحذف.

إذ يحاول المقال تتبع مواضع الحذف في كتاب المـــثل السائر لابن الأثير، والذي تناوله في باب الإيجاز، وسمّاه الإيجاز بالحذف لإيجاد مقاربة بينه وبين مبدأ التّعاون الذي تقوم عليه ظاهرة الاستلزام التخاطبي في اللّسانيات التداولية.

Abstract:

Language is a means of communication works produced through vocabularies and syntaxes. The speaker tries to convey to the listener these meanings and connotations to interact with keeping its order sometimes and modifying it another time according to the situation and circumstance.

Perhaps the most important indications of syntaxes in Arabic rhetoric is ellipsis. This study traced the locality of ellipsis in IBN ALATHiR'S book "Al-mathal Assair" in which he dealth with it in "Abridgement section" to find an approach between ellipsis and Co-Operative Principle that stands on it pragmatic linguistics.

1- مفهوم الجملة :

يقوم الدرس النحوي كله على مفهوم الجملة، من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء تأليفها من تقديم وتأخير، ومن إظهار و إضمار، وما يعترضها من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، ومن أهم العوارض التي تعترض هذه الجملة وتعدل بها إلى معاني إضافية، نجد الحذف،
الذي كان له حظا لا باس به من التناول والدراسة في كتب النحاة والبلاغيين.

والجملة وحدة صغرى، يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة والمغزى والقصد للمخاطب؛ لذلك دأب الدرس النحوي القيام في مجمل أبحاثه عليها، من حيث تأليفها ونظامها وطبيعتها، وغير ذلك من القضايا.

وتجب الإشارة إلى أن الجملة كانت مصطلحا ذا جدل واسع- منذ البدايات- عند النحاة؛ فمنهم من جعلها مرادفة للكلام، باعتماد شرط الإفادة كابن جني وعبد القاهر الجرجاني و الزمخشري، وغيرهم؛ فمنهم من حاول التفرقة بينهما لتعريف الجملة كرضي الدين الاستراباذي، الذي جعل الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا. كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصود لذاته وكل كلام جملة، ولا ينعكس"[1].

يقول ابن جني في تعريف الجملة: "في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[2]، ويزيد قائلا:"الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[(3)].

أما **عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) فقد ساوى** بينهما، إذ يقول:

«اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو" خرج زيد"، سمي كلامًا،
وسمي جملة»[4]

و ينحو **الزمخشري(ت 538 هـ) المنحى نفسه، إذ يقول:**

«الكلام هو مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: " زيد أخوك" و" بشير صاحبك"، أو في فعل واسم، نحو قولك: " ضُرِبَ زيدٌ "و" وانطلقَ بكرٌ"، وتسمى الجملة»[5]

- فالجملة عند كل من: **سيبويه، ابن جني، الجرجاني والزمخشري** هي نفسها الكلام، فمنهم من لم يدرج عندهم هذا المصطلح-أي الجملة – وعبر عنه بمصطلح الكلام.

إن هؤلاء الذين يسوون بين مدلولي هذين المصطلحين يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الأول هو الائتلاف، بعبارة عبد القاهر، أو التركيب في تعبير **الزمخشري**، وهو ما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر في تعبير **ابن جني**.أما الثاني فهو الفائدة في تعبير كل من **ابن جني وعبد القاهر**، أو الإسناد في تعبير **الزمخشري**[6].

في حين نجد اتجاها آخر ينادي بضرورة التفرقة بين المصطلحين للاختلاف الحاصل بينهما؛ يقول **التهانوي**:«اعلم أن النحاة قالوا إن كان بين جزئي المركب وهما اللفظان استنادٌ سمي مركبًا استناديًا وجملة، فإن كان ما بينهما استنادًا أصليًا مقصودًا لذاته سمي كلامًا، فالجملة أعم من الكلام»[7].

وكذلك الأمر عند الرضى الاستربادي(ت 686 ه)، الذي ميز بين الجملة والكلام بشرط الإسناد، وهذا ما يتضح في قوله: «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»[8].

ويقول أيضا: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءًا كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»[9]، أي لا تكون كل جملة كلامًا، وذلك لأن الجملة على هذا الأساس أعم من الكلام. فكلاهما يتضمن الإسناد الأصلي في الكلام يخصصه – ما كان مقصودا لذاته – ولا تشركه الجملة في هذا التقييد.

كما نجد أن **ابن هاشم(ت761 ه)** يتفق مع **الرضي الاستربادي** في رأيه، إذ يقول:

«الكلام هو القول المفيد بالقصد؛ والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام»[10].

أما الجرجاني على بن محمد(ت816 ه) فيخالفهما فيما ذهبا إليه في حقيقة الاختلاف بين الجملة والكلام، إذ يقول «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا»[11]

خلاص القول؛ إن الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية قضية اسنادية لكونها تركيبا من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، والشرط فيها أن تكون تركيبا له معنى مستقل مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم و السامع[12]؛ وفي تعريف الجملة، يقول المبرد: "هي ما يحسن عليها السكوت و تجب بها الفائدة للمخاطب "[13]، أو هي كل لفظ مفيد مستقل بنفسه مفيد لمعناه[14]؛ ذلك أن النحاة كان

يهدفون بصيغهم وأقوالهم وتحليلاتهم إلى بناء التركيب اللغوي ومعرفة نظامه، لأن نظام التركيب من أهم ما يميز خصائص لغة من أخرى[15].

أمّا، وإن استكملت الجملة ركنيها(المسند والمسند إليه) ذكرًا أو تقديرا، كان المعنى هو المعول عليه؛ وهو لا ينفصل عن قصد المتكلم وإرادة إفادة السامع به وإمتاعه؛ ذلك أن الأصل في التّراكيب الذّكر والحذف عارض من عوارضها، وهو خروج عن النّمط الشّائع في التّعبير والانحراف عن الأسلوب اللّغوي الأصلي، تستلزمه دواع بلاغيّة ومقتضيات مقاميّة، ويشترط في الحذف ألّا يكون مخلاً بالمعنى؛ إذ لا بد من وضع المحذوف في ذهن المتلقي، ولا يكون ذلك إلاّ بوجود قرائن تعين على تحديده.

2- مفهوم الحذف:

الحذف في اللغة يعني القطع، وحذف الشيء؛ قطعه من طرفه، وقال الجوهري: حذف الشيء إسقاطه[16]، تجنبا للإطالة وتحقيقا لمبدأ الخفة في الكلام.

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما يتمكن السامع من فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة[17]. إذ يحذف أحد العناصر لوجود قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه و تدل عليه.

وفي ذلك يقول ابن الأثير: "الحذف لا يكون إلا بدليل يقتضيه المعنى أو تقتضيه الصّناعة النّحوية و سواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام"[18]

ويقول ابن الجني: "قد حذفت العرب الجملة،والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه،وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[19]. وقد اقتصر ابن الأثير على حذف المفرد والجملة.

وعرف الحذف بأنه إسقاط كلمة أو أكثر بشرط أن لا يتأثّر المعنى، أو الصياغة"[20]كما عدّ الحذف نقيض الزيادة.

وما من محذوف تجده قد حذف، إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى من التّلفظ به؛ إذ يكون في الحذف معنى لا يوجد في ذكره، يقول الجرجاني: « الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، و أتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[21].

3- الحذف و الإضمار:

المتتبع في مسائل النحو سيقف عند بعض التداخلات في المصطلح والمفهوم؛ فقد تداخلت في النظرية النحوية العربية عدّ مصطلحات ذات مفاهيم دقيقة، وهي الحذف والإضمار،

اللذان صارا بمنزلة المترادفين لا سيما في التطبيق النحوي؛ فقد ثبت عن سيبويه، أنه وصف المحذوف بالمضمر[22]، يقول:"هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا"[23]

فقد عدّ الحذف إضمارا، فلا يفرقون بين المصطلحين؛ وفي ذلك قولهم" اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار والحذف" من باب المساواة بينهما.

وظلت المسألة على حالها، حيث عبر النحاة بالحذف حينا وبالإضمار حينا آخر، وكأنهم أحسّوا بحدسهم اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، غير أنهم لم يثبتوا ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبع أضرب حذف الفعل ويبين ببينة اشتغالية أضمر فعلها الأول وفسر بالثاني، نحو: زيد ضربته وتقديره: ضربت زيدا ضربته"[24]

"فالإضمار أدق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة، إذ إنه درجة عليا من الحذف"[25]

الإضمار في اللّغة العربيّة مصدر على وزن "إفعال"، وهو مأخوذ من الفعل الرّباعي أضمر. والأصل في هذه المادّة (ضمر) هو دلالتها على دقّة الشّيء، وهو مأخوذ من قول العرب ضمر الفرس، وغيره ضمورا، وذلك من خفّة اللحم، وقد يكون من الهزال، يلتقي الإضمار مع الحذف في الدّلالة على إسقاط شيء ما.

وذهب ابن فارس إلى القول بإن العرب تسمي الإضمار الكفّ إذ يقولون وهذا هو الّذي يسمّى في سنن العرب (باب الكف)[26].

أما السهيلي (ت581 هـ)، فقد أدرك الفارق الذي أحس به النحاة، ولم يطبقوه، وبينه تنظيرا وتطبيقا، فأما التنظير فقد حدّه بقوله:"والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق بينهما، وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه"[27]

فما بين الإضمار والحذف يعكس ما بين المنطوق والمخفي في النفس، فالإضمار حذف لشيء لم يلفظ به، بل بقي في النفس، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بين ثم استعين على حذفه لأغراض بلاغية"[28] ؛ فالحذف يتعلق بما لفظ به ثم حذف تخفيفا وقطع منه، في حين أن الإضمار يمسّ ما لم ينطق به، ثم حذف ولكنه مضمر في النيّة.

4- الحذف عند ابن الأثير:

أدرج ابن الأثير (ت 637 هـ) الحذف في الباب الخامس عشر، واعتبره من حالات الإيجاز الذي يعرّفه بأنّه دلالة اللّفظ على المعنى من غير أن يزيد عنه[29]، فهو الإيجاز بالحذف،وهو ما يحذف منه مفرد، والجملة؛ لدلالة فحوى الكلام على المحذوف،ولا يكون إلاّ فيما زاد معناه على لفظه، وهذه الجملة تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"[30]

.وأنواع الحذف ومواضعه ومقاصده متعددة عند ابن الأثير منها:

1-حذف المبتدأ والخبر: وصنفه الضّرب الثّاني عشر من أضرب الحذف قائلا فيه: أما حذف المبتدأ فلا يكون إلا مفردا، والأحسن هو حذف الخبر؛ كقول الشاعر:

كلّ عُذْرٍ مِنْ كُلِ ذَنْبِوَ لَكِنْ أَعْوَزَ العُذْرِ مِنْ بَيَاضِ الْعِذَارِ

وقد حذف من هذا البيت خبر المبتدأ، وهو مفرد غير جملة، وتقديره كل عذر من كل ذنب مقبول، أو مسموع، أو ما جرى هذا المجرى.

يرى ابن منظور أن مصوغ الحذف "مسموع" مقالي أكثر منه مقامي، فالمعلومة مشتركة بين المتكلّم والمخاطب ولا يحتاج السامع إلى إعمال الفكر لمعرفتها أو تقديرها،فالشاعر بهذا الحذف يوجز كلامه دون أن يخل بالمعنى الظاهر الذي لا يحتاج إلى جهد كبير فتجعله أكثر تأثيرا، وأبلغ لدى المتلقي والحذف يقارب خرق قاعدة من القواعد المتفرعة عن مبدأ التعـــــــــاون عند بول غرايس[31] (co-operativeprinciple) وهي قاعدة الكم(maxim of quantity) التي تقوم على مقولة:

-اجعل إسهامك في الحوار محتوية الحد المطلوب من المعلومات.

-اجعل مساهمتك غير محتوية حدا يفوق المطلوب من المعومات.

5- مبدأ التعاون:

لقد حاول "غرايس"(P.Grise) وضع نحو قائم على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، إذ يقترح من أجل تفادي اللبس في فهم الخطاب، بالاعتماد فقط على الشكل الظاهري للعبارات الواردة فيه الآتي[32]:

أ- معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم في علاقته بمستمع.

ب-المقام الذي تنجز فيه الجملة.

ج- مبدأ التعاون.

تقوم النظرية اللغوية التخاطبية على مقومات عقلية واستراتيجيات مضبوطة وهو ما سعى إلي تجسيده "غرايس"؛ لذلك جاء نص هذا المبدأ على يد الفيلسوف "بول غرايس"، ومفاده أن على طرفي العملية التخاطبية التعاون لبلوغ المطلوب، أي " يجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولها في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام"[33]. وتم صياغة هذا المبدأ عام 1967 حين كان "غرايس" يحاضر في جامعة هارفارد الأمريكية في موضوعين هما:

- نظرية المعنى غير الطبيعي.
- كيف يستعمل الناس اللغة؟

وأساس مبدأ التعاون هو "أن تكون مساهمتك الحوارية بمقدار ما يطلب منك في مجال يتوسل إليه بهذه المساهمة، تحدوك غاية الحديث المتبادل، أو اتجاهه، أنت ملتزم بأحدهما، في لحظة معينة"[34]. ويجب على السامع احترامه حتى يتمكن من تأويل ما يريد المتكلم.

وتتفرع عن هذا المبدأ قوانين فرعية حصرها "غرايس" في أربعة مقولات عامة تتعلق بكمية المعلومات المقدمة، وبمدى صدقها ومناسبتها والكيفية التي صيغت بها. وقد أطلق عليها حكم المحادثة وهي[35]:

- حكم الكم: ومفادها: لتكن مساهمتك محتوية الحد المطلوب من المعلومات، ولا تفوقه.
- حكم النوع أو الصدق: لتكن صادقا:
  - لا تؤكد ما تعتقد في كذبه.
  - لا تؤكد ما تعوزك الحجج في شأنه.

إن هذا الحكم لا يدعي إطلاقا "أننا نصدق بالضرورة ما نزعمه، وأننا لا نملك دائما نية الوفاء بالوعود التي نقطعها، ولا حتى إننا نتوقع الاستجابة لالتماساتنا، وجل ما يعلنه أن التحدث يعني ادعاء الصدق في القول الذي ندلي به، وأن كل قول يفترض الابتعاد عن ما يلي: أقول هذا على سبيل المزاح، و "لست جادا فيما أقول"[36].

- حكم العلاقة أو المناسبة: تحدث كلاما في محله؛ أي مناسبة القول للموضوع، فلكل مقام مقال.
- حكم الكيف: كن واضحا:
  - تجنب اللبس والإبهام.
  - أوجز وتجنب كل إطناب غير مفيد.
  - كن منظما.

ويمكن التمثيل لتحقق مبدأ التعاون والمبادئ الحوارية التي يتفرع إليها بالحوار الآتي بين الزوج وزوجته:

الزوج: أين مفاتيح السيارة؟

الزوجة: على المائدة.

ففي هذه المحاورة القصيرة أجابت الزوجة إجابة واضحة "الطريقة"، وكانت صادقة "الكيف"، واستخدمت القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة "الكم"، وأجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها "المناسبة"، ولذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام، لأنها قالت ما تقصد[37]

6- نماذج الحذف من كتاب المثل السائر:

أ- حذف المضاف و المضاف إليه و إقامة كل واحد منهما مقام الآخر:

1-حذف المضاف: ويراه ابن الأثير باب عريض طويل شائع في كلام العرب، ومن أمثلة حذف المضاف قوله تعالى: (واسأل اَلْقَرْيَةَ) [38] أي أهل القرية[39] ؛ و قد فسّر-قبل ابن الأثير- ابن جني(ت 392هـ) هذا الحذف ضمن المجاز في باب الفرق بين الحقيقة و المجاز، حيث ذهب إلى أن المجاز يقع و يعدل إليه إلى الحقيقة لمعان ثلاث: الاتّساع و التّوكيد و التّشبيه فإن عدمت الثّلاثة تعينت الحقيقة. أمّا الاتّساع فلأنّه استعمل لفظ السّؤال مع ما لا يصّح في الحقيقة، و أمّا التّشبيه فلأنّه شبه القرية بمن يصّح سؤاله، و أمّا التّوكيد فلأنّه في ظاهر اللّفظ، في حالة بالسّؤال لما ليس من عادته الإجابة لأنّ الغاية من السّؤال ردّ الجواب فالمقام هنا هو الّذي جعل الأبناء يستعملون هذا التّعبير محاولة منهم إقناع أبيهم، بصحّة أقوالهم محاولين و تغيير نظرته إليهم؛ لأنّهم يعلمون كشف مكرهم، و خداعهم، و فعلتهم. يتضمّن هذا الخطاب محور من محاور التداوليّة؛ ألاّ وهو الاستلزام التّخاطبي مبني على مبدأ التّعاون ففي هذا المقام يكونوا الأبناء قد خرقوا أحد المبادئ الفرعيّة لمبدأ التّعاون ألا وهي قاعدة الكيف [40](maximof Quality) .وهي القاعدة الثّانية من قواعد التّعاون، الّتي وضع أسسها غرايس، وتنصّ هذه القاعدة:

أ- لا تقلّ ما تعلم كذبه.

ب- ولا تقلّ ما ليس لك عليه بينة.مما يفرض على المتكلّم ألاّ يقول ما ليس له دليل على صحّته.

إن استلزام سؤال أهل القرية ناتج عن المجاز، حيث أطلق فيه المحلّ وأورد الحال، وهو ما يسمّى بالعلاقة المحليّة الّتي تسمح بذكر المحلّ وإرادة الحال دون الوقوع في الكذب[41] .

2-حذف المضاف إليه: يراه ابن الأثير قليل الاستعمال فممّا جاء منه قوله تعالى:(للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ) [42] أي لله الأمر من قبل ذلك ومن بعده.

ب- **حذف الموصوف والصّفة، وإقامة كل منهما مقام الآخر**، ولا يكون اطراده في كل موضع وأكثره يجيء في الشّعر، وإنما كانت كثرته في الشّعر دون الكلام المنثور لامتناع القيّاس في اطراده[43] .

1- حذف الموصوف: و في حذف الموصوف أورد ابن الأثير المثال التّالي:

قول البحتري في وصفه إيوان كسرى:

وإذَا مَا رَأَيْتَ صُورَةَ أَنْطَا كِيَةَ اِرْتَعْتَ بَيْنَ رُومٍ وفـــــرْسِ
وَاَلْمَنَايَا مَوَائِلُ وَ أَنُوشِـرْ وَانَ يُزْجِي اَلصُّفُوفَ تَحْتَ اَلدِّرَفْسِ
فِي اِخْضِرَارٍ مِنَ اَلْلِبَاسِ عَلَى أَصْفَرَ يَخْتَـالُ مِنْ صَبِيغَـةِ وَرْسِ [44]

فقوله على أصفر أي: على فرس أصفر، وهذا مفهوم من قرينة الحال؛ لأنه قال على أصفر علم بذلك أنه أراد فرس أصفر[45]، وقد أورد حذف الموصوف،وإقامة الصّفة مقامه في غير موضع من القرآن الكريم كقوله تعالى:(وآتِينَا ثَمُودَ اَلنَّاقَةَ مُبْصِرَةٍ) [46] ؛

فإنه لم يرد أن التّاقة كانت مبصرة، ولم تكن عمياء وإنما يريد آية مبصرة فحذف الموصوف وأقام الصّفة مقامه.ويرى ابن الأثير أن حذف الموصوف أكثر ما ورد في النّداء،وفي المصدر. أمّا النّداء كقولهم: يأيّها الظريف. وقوله تعالى:(يأيّها الّذين آمنُوا) [47] وتقديره يا أيّها القوم الذين آمنوا. أمّا المصدر كقوله تعالى:(وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فإنَّهُ يَتُوبُ إلَى الله مَتَابًا) [48]، وتقديره ومن تاب وعمل عملا صالحا[49].

ج- **حذف الصّفة و إقامة الموصوف مقامها:** و يرى ابن الأثير أن الصّفة تأتي في الكلام على ضربين: إمّا للتّأكيد، و التّخصيص، وإمّا للمدح، و الذّم.حذف الصّفة و الموصوف مقامها أقل وجودا من الحذف الموصوف و إقامة الصّفة مقامه، و لا يكاد يقع في الكلام إلا نادرا؛ لمكان استبهامه و يورد ابن الأثير ما حكاه سبويه رحمه الله من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدونه ليلا طويلا، و إنما حذفت الصفة في هذا الموضع لما دل من الحال عليه، وذاك أنه يحسن في كلام القائل لذلك من التطريح و التطويح و التعظيم ما يقوم مقام قوله طويل[50].

وأما ما يفهم من حذف الصفة في شيء خارج عن الكلام قول النبي-صلى الله عليه وسلم- :(لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) [51] فإنه قد علم جواز صلاة جار المسجد من غير هذا الحديث؛فعلم حينئذ أن المراد به الفضيلة والكمال،وهذا شيء لم يعلم من نفس اللفظ و إنما علم من شيء خارج عنه.و في هذا خروج عن المعنى الظاهر إلى المعاني خفية، وهذا ما يسمى في التداولية بالاستلزام الحواري الناشئ عن العدول في إحدى القواعد المتحكمة في الحوار اللغوي، وهي قاعدة الكم.

د- **حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل:** وينتمي إلى القسم الذي يشتمل على حذف المفردات، كقول العرب: أَرْسَلَتْ، و هم يريدون جاء المطر و لا يذكرون السماء و منه قول حاتم:

أَمَاوِيّ؛ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الفَتَى إذَا حَشْرَجَتْ نفس وَذَاقَ بِهَا الصَّدْرُ[52]

وأمّا قول العرب أرسلت، وهم يريدون أرسلت السّماء فإنّ، هذا يقولونه نظرا إلى الحال، و قد شاع فيما بينهم أن هذه كلمة تقال عند مجيء المطر، فلولا شاهد الحال ما جاز أن تكون دالة على مجيء المطر،فالخطاب في هذا المقام إنما يفهم من قرائن الحال.

ولو قيل في معرض الاستسقاء: إنا خرجنا نسأل الله فلم نزل حتى أرسلت؛ لفهم من ذلك أن التي أرسلت هي السّماء، ولا بد من الكلام من دليل على المحذوف، وإلا كان لغوا لا يلتفت إليه[53].

يلتقي حذف الفاعل مع خرق أو انتهاك إحدى قواعد مبدأ التعاون والمتمثلة في القاعدة الرابعة من القواعد المتفرعة عن مبدأ التعاون، وهي قاعدة الكيفية أوالجهة

(maxim ofmanner) التي تنص على أن تكون واضحا من خلال :

-تجنب الإبهام في التعبير.

-تجنب اللبس.
-أوجز(تجنب كل إطناب غير مفيد).
-كن منظما.

فإجابة العرب بالملفوظ أرسلت " تضمنت نوعا من الالتباس استلزم من السامع استحضار خطاب آخر غير منطوق تمثل في المقام ومقتضى الحال.

ويرى خليفة بوجادي أن في هذا الحذف بعدا حجاجيّا، لأنّ المتكلّم -وإن حذف-فهو يحيل سامعه إلى خطاب آخر غير خطابه المنطوق هو سياق الحال، وواقع أداء اللّغة وليس أبلغ من هذا للتّأثير فيه[54].

هـ-**حذف الفعل وجوابه:** يقسّم ابن الأثير حذف الفعل الى قسمين: إحداهما يظهر بدلالة المفعول عليه، كقولهم في المثل: "أهلكَ واللّيلَ"، فنصب أهلك واللّيل يدل على محذوف ناصب تقديره الحق أهلك وبادر الليل.وهذا مثل يضرب في التّحذير وعليه ورد قوله تعالى: قال لهم رسول الله: (ناقة الله وسقياها)[55].

و أما القسم الآخر فإنه لا يظهر فيه قسم الفعل؛ لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه وإنما يظهر بملائمة الكلام، و مما جاء منه قوله تعالى: (و عرضوا على ربك صفا لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة) [56] ؛ فقوله لقد جئتمونا يحتاج إلى إضمار فعل أي فقيل لهم لقد جئتمونا، أو قلنا لهم.وقد استعمل هذا في القرآن الكريم في غير موضع[57].

ومن حذف الفعل باب يسمى باب إقامة المصدر مقام الفعل وإنّما يفعل ذلك لضرب من المبالغة،والتّوكيد، كقوله تعالى:(فَإِذَا ثَقِفْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ اَلرِّقَابِ) [58] قوله: (فضرب الرقاب) أصله فاضربوا الرقاب ضربا؛ حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التّوكيد المصدري[59].

أما حذف جواب الفعل فإنه لا يكون في الأمر المحتوم، كقوله تعالى(وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى اَلْكِتَابَ وَ جَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا فَقُلْنَا اِذْهَبَا إِلَى القَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا) [60] حذف جواب الأمر في هذه الآية.وتقديره فقلن اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فذهبا إليهم فكذبوهما فدمرناهم تدميرا. ذكر حاشيتي القصة أولها،و آخرها بأنهما المقصود من القصة بطولها. أعني إلزام الحجة ببعثة الرسل واستحقاق التدمير بتكذيبهم' وهنا تكمن قاعدة الكم بول غرايس.

-لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته
-لا تجعل إفادتك تتجاوز الحد المطلوب[61].

حذف الفعل تمكين للسّامع من خيارات عدّة يستطيع أن يقف عليها، مع أن هذه الخيارات تكاد تكون محددة بناء على سياق الحال العام، الذي يؤدّى فيه الحديث، فالتّركيب وسياق الحال

كفيلان بأن يحددا المحذوف. والغاية من حذفها وإن حذف فهو "معلوم" وهذا أبعث للإقناع وأدعى إلى التأثير[62]. وذكر المحذوف في هذا المقام تزيد عن حاجة المخاطب مما يجعل حذفه أكثر نفعا وأقوى تأثيرا، فالحذف ضرب من البيان والفصاحة؛ حيث إنّ المحذوف يضفي على النص فصاحة وبيانا.

و- حذف المفعول به: ومن ذلك قوله عز وجل: (ولَمّا وَرَدَ مَاءَ مدْيَنَ وجدَ عَلَيهِ أمّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقونَ ووجدَ مِنْ دُونِهِم امْرَأتينِ تَذُودَانِ قال مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حتّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ وأبونَا شيخ؛ كَبيرٌ فَسقَى لَهُمَا ثمّ تَولّى إلَى الظِّلِ فَقَالَ رَبِّ لِمَا أنْزَلْتَ إلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيْرُ)[63]

في هاتين الآيتين حذف المفعول به في أربعة أماكن؛ إذ المعنى وجد أمة من الناس يسقون مواشيهم، وامرأتين تذودان مواشيهما، وقالتا لا نسقي مواشينا، فسقى لهما مواشيهما؛ لأنّ الغرض أنّ يعلم أنّه كان من النّاس سقي،ومن المرأتين ذود وأنّهما قالتا لا يكون منّا سقي حتى يصدر الرّعاء،وأنّه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي. وفي هذا تقارب ومبدأ التّهذيب وهو مبدأ التداولي الثاني الذي ينبني عليه الحوار،وقد أوردته روبين لايكوف(Laekov) على النحو: لتكن مؤدبا والذي تتفرع منه.

قاعدة التعفف: لا تفرض نفسك على المخاطب.

قاعدة التشكيك: لتجعل المخاطب يختار بنفسه.

قاعدة التودد: لتظهر الود للمخاطب.

وفي هذه الآية تظهر قاعدة التعفف والتودد، فالمرأتان تتعففان وتودّدان لتحقيق غرضها من التّواصل وهو السّقي[64].

ويظهر في موقف موسى من ربه (رَبِّ لِمَا أنْزَلْتَ إلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيْرُ).موقف ينم عن تودد وتعفف.

خلاصة القول إن حذف بعض المفردات (الملفوظات) أو التراكيب في البلاغة العربية ضرورة يلجأ إليها المخاطب للتعبير عن أغراضه المتعددة كالتعجيل بالمسرة أو إفادة التعميم أو التخصيص وإما لضيق المقام، وهي أغراض لا تتحقق الا بالعدول عن أصل التركيب،وهذا ما نسميه في اللسانيات التداولية، بخرق أو انتهاك المتكلم للقواعد الأربعة المتفرعة عن مبدأ التعاون الذي أرسى قواعده بول غرايس، وهي قاعدة الكم، و قاعدة الكيف.وقاعدة الملاءمة، و قاعدة الطريقة أو الكيفية،هذا الخرق الذي يجعل المخاطب يتجاوز المعاني الحقيقية بحثا عن دلالات متضمنة في الخطاب تارة، ويستشفها من السياق تارة أخرى، والذي يعرف بالاستلزام الحواري الذي يجري بطريقتين اثنتين أُولاهما: أن يراعي المتكلّم القواعد و القوانين بشكل صريح تاركا مهمة توسيع، و إبراز ما قيل باللجوء إلى الاستدلالات مباشرة انطلاقا من مراعاة المتكلم للقواعد.و هذا ما سماه بالاستلزام النموذجي.

الهوامش والمراجع والمصادر

1 - ابن الحاجب النحوي المالكي(570هـ- 646هـ)، كتاب الكافية في النحو، شرحه، رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي(686)، دار الكتب العلمية، بيروت1995، ج1،ص 8.

2 - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى، ط 2، بيروت، (د.ت)، ج 1، ص 32.

3 - ابن جني(أبي الفتح عثمان 392ه)،الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ج1، ص32.

4 - عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حققه وقدم عليه علي حيدر، د ط، دمشق، 1982،ص 40.

5 - الزمخشري: المفصل في علم اللغة، دار الجيل، ط 2، بيروت، د.ت، ص 6.

6 - ينظر: محمد حماسة عبد الطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، د. ط، القاهرة، 2003،، ص 24.

7 - التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت –لبنان، 1998، ج3، ص 424.

8 - الرضى الاستربادي: شرح الكافية، ت. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، (د ت)، ج 1، ص30.

9 - الرضى الاستربادي: شرح الكافية، ص 30.

10 - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط 2، بيروت، 1997، ج 2، ص 5.

11 - علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، ضبطه محمد عبد الكريم القاضي، دار الكتاب المصري، ط 1، القاهرة، 1991، ص 91.

12 - ينظر : الزمخشري، المفصل.60، والعكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 41، و عباس حسن، النحو الوافي، ج1.15، و المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص 12- 13، و خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة و تراكيبها، ص 77.

13 - المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري/اللبناني، القاهرة/بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ج1، ص 8، و ينظر: ص 10 و 46.

14 - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 17.

15 - محمد عبد اللطيف حماسة: بناء الجملة العربية، ص 32.

16 - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر،لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ/1994م. ج9 / ص 39 –40. (مادة ح ذ ف).

17- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللساني، الدار الجامعية للطبع و النشر، الإسكندرية، د ط، د.ت، ص04.

18- أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، ابن الأثير الموصلي (ت 637 هـ) المثل السائر، في أدب الكاتب و الشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة و مطبعة: مصطفى البابي الحلبي و أولاده مصر، جزء2، ص 114.

19-أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1376هـ-1957م، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ص393.

20- بدر الدين أبو عبد الله الزركشي (ت 794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 72.

21- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وفهرسة، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1422م، 2002م.، ص 177، و ينظر : ابن الأثير المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، مكتبة النهضة مصر، ط1، 1960، ج2، ص 279.

22- دليلة مزوز، التأويل في النظر النحوي، حوليات المخبر، دورية متخصصة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية-عدد خاص بالتأويل-الثالث والرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص39.

23- سيبويه، الكتاب، ج2، ص130.

24- ابن جني، الخصائص، ج2، ص381.

25- دليلة مزوز نفسه، ص 39.

26- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 365.

27- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص165. نقلا عن مقال مزوز دليلة، نفسه، ص40.

28- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة-دراسة تحليلية نقدية-، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011، ص390.

29- ابن الأثير: المثل السائر، المرجع السابق، ص 85

30- المرجع نفسه، ص79.

31- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1432ه 2011م، ص21.

32- ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص18.

33- طه عبد الرحمن، مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، 1994، ص 43-44.

34- بن عيسى أزاييط، نظرية غرايس والبلاغة العربية، ص 74.

35- ينظر: جاك موشلر- أن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: عز الدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، تونس، دط، 2010، ص215.

36- ينظر: كاترين كيربرات، أوريكيوني، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، ص360.

37- ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 35.

38- سورة يوسف/ الآية 82.

39- ابن الأثير، نفسه، ص102

40- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012م، ص 117.

41- ابن الأثير: المثل السائر، المرجع السابق، ج2، ص 102.

42- سورة الروم /الآية4.

43- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ص 27.

44- ديوان البحتري،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص162.

45- ابن الأثير: المثل السائر، المرجع السابق،ج2.ص 102.

46- الإسراء الآية:59.

47- سورة الأحزاب: 56.

48- الفرقان 71.

49-ابن الأثير، المرجع نفسه، ج2.ص 103.

50- المرجع نفسه، ج2.ص 101.

51- الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(204-261ه)، صحيح مسلم، دار الغد الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1434ه/ 2013م، ص159-160.

52- ديوان حاتم الطائي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1394ه/1984م، ص50.

53- ابن الأثير المرجع نفسه، ص 93.
54- خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 116.
55-الشمس /الآية13.
56- الكهف الآية: 48
57- ابن الأثير: المثل السائر، المرجع السابق، ج2، ص109.
58- سورة محمد /الآية 04.
59- ابن الأثير: المثل السائر، المرجع السابق، ج2، ص109.
60- سورة الفرقان/الآية 35-36.
61- جاك موشلر- آن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين،بإشراف عز الدين آن روبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، إشراف وترجمة عز الدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، تونس، دط، 2010 ص571).، ويلظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 117.و العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، المرجع السابق، ص 115.
62- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 116.
63- الشمس/ الآية 13..
64- جاك موشلر-آن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، المرجع السابق، ص 219.